السريعة المتتالية، التي كان من شأنها ان تعيد الامن والهدوء الى المدينة المقدسة، وان تمنع امتداد العنف الى خارجها. ومن بين الاجراءات التي اتخذت، نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، اعلام الجنرال بولز حكام المناطق والمدن المختلفة بتفاصيل احداث القدس، وأمرهم بأخذ الحيطة والعمل على منع امتداد اعمال العنف الى مناطقهم، والامتناع عن اتهام اي من الجانبين بتحمّل مسؤولية اندلاع الاحداث، وعدم مناقشة الموضوع، طلباً للتقليل من اهميته. كما امر مخاتير القرى والوجهاء بمساعدة القوات المسلحة عند الحاجة. أمّا في القدس ذاتها، فقد اعلن حالة الطوارىء، واستعمل الجيش ضد المنتفضين، وجرّد شرطة المدينة من السلاح وسرّحهم الى بيوتهم في اعقاب اتهام القادة الصهيونيين لهم بالمشاركة في اعمال العنف، ومنع الجنود اليهود المسرّحين والمجازين من ارتداء الزي العسكري، ووضع الحواجز العسكرية على جميع الطرق المؤدية الى المدينة، ومنع الزائرين من الوصول اليها، وأمر بتحليق الطائرات فوق المنطقة، خصوصاً عند عودة زوار النبي موسى، وما الى ذلك من اجراءات[٣٨]. كل هذه الاجراءات لا تدع مجالاً للشك في ان الادارة العسكرية لم تتواطأ مع الفلسطينيين، كما ادعى قادة الحركة الصهيونية. وبالحقيقة لم تتوفر لدي اي وثيقة تدين الحاكم العام او الادارة العسكرية، من قريب او بعيد، بهذا الاتهام.

ان المتتبع للسياسة البريطانية في تلك الفترة يجد فارقاً معيّناً بين سياسة وممارسة الادارة العسكرية في فلسطين وسياسة وممارسة الحكومة البريطانية تجاه فلسطين. فالادارة العسكرية كانت اكثر حساسية لموقف وشعور الفلسطينيين من الحكومة البريطانية. وبعكس الحكومة البريطانية، كانت على استعداد لاقتراح واتخاذ بعض الاجراءات التي اعتبرها قادة الحركة الصهيونية مناهضة لهم. فعلى سبيل المثال، طالبت الادارة العسكرية بحل البعثة الصهيونية، وحل الفرقة العسكرية اليهودية، واقالة الكولونيل منرزاخن، واعتقلت جابوتينسكي وغيره[٣٩]. أمّا الحكومة البريطانية، فماطلت بشأن حل كل من البعثة الصهيونية والفرقة العسكرية، وقامت بمنح العفو العام عن جابوتينسكي وغيره. ولكن وجود هذه الفوارق لا يعني ان الادارة العسكرية كانت مؤيدة لموقف الفلسطينيين ومناهضة للصهيونية واليهود. بل على العكس من ذلك، ان جميع الوثائق تشير الى ان الادارة العسكرية عملت ما بوسعها لتطبيق الهدف الاستراتيجي والسياسة العامة التي وضعتها حكومة لندن والمتمثلة بتحقيق تصريح بلفور وانشاء «الوطن القومي» اليهودي في فلسطين. أمّا الاسباب الرئيسة التي ادت الى وجود الفوارق بين الادارتين، فهي:

اولاً، عدم وضوح الرؤية في ما يتعلق بالسياسة البريطانية التي حددّها تصريح بلفور، حيث تطرق الى امرين متناقضين. فقد نص القسم الاول على انشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين، بينما نص القسم الثاني على وجوب عدم التعرض للحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين. وبالطبع، كان التوفيق بين هذين الامرين مستحيلاً، وقد اثبتت الايام ذلك. وكان على الادارة العسكرية في فلسطين ان ترسم سياسة مبنيّة على هذا التصريح، وان تطبقها، في حين كانت الحكومة البريطانية معفيّة من هذا الاجراء الصعب.

ثانياً، واجهت الادارة العسكرية الفلسطينيين، الذين كانوا يشكلون اكثر من ٩٠ بالمئة من السكان ويرفضون تطبيق القسم الاول من تصريح بلفور، بشدة، في حين خضعت الحكومة البريطانية لضغط صهيوني ـ يهودي قوي جداً لتطبيق هذا القسم من التصريح، بدون الالتفات الى الحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين.